

الأثر الاقتصادي للزكاة في نموذج مقترح للتوازن الاقتصادي الكلي

وفق ضوابط الاقتصاد الإسلامي

أ. فوزي محيريق

أستاذ مساعد

جامعة الوادي

الملخص:

للزكاة أدوار نقدية وأخرى مالية، تظهر أساسا في كل من سوق الإنتاج وسوق النقود، وقد وضّحت الدراسات النظرية بإسهاب أهم تلك الأدوار؛ وسأحاول إيجاد صيغة رياضية أجمع من خلالها قيم الزكاة الكلية في الاقتصاد، لأخلص إلى صياغة نموذج زكوي للتوازن الاقتصادي الكلي، في اقتصاد لا ربوي قائم على صيغة التمويل بالمشاركة وتفعيل تطبيق فريضة الزكاة جباية وتوزيعا وإدارة. ثم أوضّح دور الزكاة بيانيا في تصحيح الاختلالات الاقتصادية في حالتي التضخم والركود.

Abstract:

" Analysis the economic impact of the applying Zakat
in case of inflation and recession"

Zakat has monetary and financial roles that can be observed in both production and monetary market. Numerous theoretical studies have profusely addressed those roles.

Through this article we will try to formulate a mathematical model includes The total values of Zakat in the economy. And so imply a formula of Zakat model for macroeconomic equilibrium, within a non usury economy based on financing Partnership method "Almosharaka" and activate the application of Zakat collection, distribution and management. Then we will try to explain graphically Zakat adjusting role in an imbalanced economy, the case of inflation and recession.

تمهيد:

حازت موضوعات الزكاة تحليلات عدة حول أثرها الاقتصادي نظريا وتطبيقيا؛ وكان الشق الأكبر من الدراسات مركزا على الدور النظري والتحليلي للزكاة في أجزاء الاقتصاد الكلي، ووضّحت هذه الدراسات بإسهاب أهم الأدوار المالية والنقدية للزكاة؛ وحتى أبعد عن السرد النظري البحت سأنتقل للجوانب النقدية والمالية لتطبيق فريضة الزكاة؛ محاولا إيجاد صيغة رياضية أجمع من خلالها قيم الزكاة الكلية في الاقتصاد الوطني على اختلاف أنصبتها من جهة، واختلاف نسبها من جهة أخرى، ومن ثم بناء دوال رياضية لكل من الاستهلاك والادخار والاستثمار، ونمذجتها رياضيا.

لأصل إلى تحديد قيم الدخل الوطني بمعادلات سلوكية تلعب فيه الزكاة الدور الرئيس، متتبعاً التوازنات الاقتصادية في كل من سوقي السلع والخدمات والنقود وسوق العمل بعد إدخال متغير الزكاة، في اقتصاد لا ربوي قائم على معدل عائد المشاركة وتفعيل تطبيق فريضة الزكاة جباية وتوزيعا وإدارة.

متطرقا لبيان تصحيح الاختلالات الاقتصادية المتمثلة أساسا في حالتي التضخم، والركود؛ استنادا على النمذجة الرياضية والتمثيل البياني والتحليل الاقتصادي لأثر الزكاة.

أولا- أثر الزكاة في أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية ودورها في تمويل التنمية؛**1. أثر الزكاة في الاستهلاك والدخل؛**

إذا قارنا بين الميلين الحديين للاستهلاك والادخار بين كل من الأغنياء والفقراء، فإن الفقراء يرتفع عندهم الميل الحدي للاستهلاك وينخفض عندهم الميل الحدي للادخار، بعكس الأغنياء الذين ينخفض عندهم الميل الحدي للاستهلاك ويرتفع عندهم الميل الحدي للادخار. وكلا الحاليتين مرتبطتين بمستوى الدخل للفرد، المنخفض لدى الفقراء والمرتفع عند الأغنياء.

والزكاة كتدفق نقدي من مدخرات وأموال مالكي النصاب إلى مستحقي الزكاة، تؤدي إلى التأثير في حجم المدخرات لدى الأفراد ومن ثم حجم الادخار الوطني بطريقتين اثنتين؛

- اقتطاع نسبة الزكاة مباشرة من المدخر غير المستثمر. وتحويلها لمؤسسة الزكاة.

- إجبار المدخر على استثمار أمواله المدخرة والمعطلة حتى لا تتآكل بالزكاة.

وكلا الحالتين لهما انعكاسات اقتصادية إيجابية على الادخار، ففي الأولى يزيد الاستهلاك، وفي الثانية يزيد الاستثمار.

وإذا ادّخر الفرد المسلم أمواله في البنك دون أن يستغلها مشاركة بصيغة استثمارية، فإن هذه الأموال تعدّ اكتنازا وتعطيلا لوظيفة النقود؛ ويزداد الأمر سوءا كلما طالت مدة الاكتناز، لذا حرص الاقتصاد الإسلامي على أن تستثمر وتستغل هذه الأموال حتى لا تنقصها الزكاة.

والله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم أمرنا بعدم الاكتناز وحثنا على الإنفاق والبذل والعطاء، بقوله جل في علاه: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾¹.

والمراد بالكنز فيما ذكره الإمام النووي: "هو المال الذي لا تؤدّي زكاته". ولقد قال الإمام الطبري في معرض الحديث عن الاكتناز: "وفي ذلك نظائر من الأخبار التي كرهنّا الإطالة بذكرها، والدلائل الواضحة على أنّ الوعيد إنّما هو على الأموال التي لم تؤدّ الوظائف المفروضة فيها لأهلها من الصدقة، لا على اقتنائها واكتنازها"².

وقد أمر الرسول ﷺ باستغلال الموارد الإنتاجية وعدم تعطيلها؛ فعن جابر ابن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: "من كانت له أرض فليزرعها فإن لم يزرعها، فليزرعها أخاه". وكان عمر رضي الله عنه يقول للناس: "من كان له مال فليصلحه، ومن كانت له أرض فليعمرها". ذلك لأن تنمية الأراضي والاستثمار الإنتاجي للمدخرات ضروري للوفاء بحاجات المجتمع.³

إن تعطيل الأموال لا سيما النقدية منها، تجعل من الزكاة سببا في تناقصها وتآكلها، وذلك بمرور الوقت، ولن تتوقف الزكاة حتى تحيل المبلغ وتنقصه ليبلغ النصاب، حينها تتوقف الزكاة عن ملاحقة هذا المال المكتنز.

2. الزكاة والاستثمار:

إن تحصيل الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية، يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني بزيادة الاستهلاك، حيث أنّ الطلب على السلع الاستهلاكية يتطلب زيادة الاستثمارات الخاصة بصناعة السلع الاستهلاكية، ويراعى في ذلك مدى مرونة جهاز الإنتاج وكيفية عمل المضاعف والمعدل في ظل اقتصاد إسلامي ينهى عن الاكتناز ويحض المسلمين على استثمار أموالهم.⁴

والزكاة لا تفرض على المال بمجرد امتلاكه، بل ترك الشرع الحكيم للمالك حولا كاملا ليستثمر أمواله وليحقق منها النماء المرجو؛ وبذلك تشجع الزكاة صاحب المال على الاستثمار حتى

يتحقق منها دخل يؤدي منه الزكاة. ويترتب على ذلك استفادة صاحب المال من استثمار أمواله وتحقيق أرباح، وكذا استفادة المجتمع بأداء الزكاة لمستحقيها وسرعة دوران المال الذي يساعد على زيادة التنمية الاقتصادية في المجتمع. أما إن ترك ماله وتقاعس عليه بتركه عاطلاً فإنه سيتناقص بالزكاة؛ وفي هذه الحالة تعدّ الزكاة عقوبة له على تعطيل رأس المال واكتنازه.⁵

فالزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال، لأنها تفرض على رأس المال والدخل المتولد عنه معا وليس على الدخل فقط. والإنفاق من حصيلتها لفنّة الرقاب، من شأنه كذلك، أن يحرر قوة عاملة تساهم في الأعمال الاقتصادية بما يعود على المجتمع بمزيد من الإنتاج ومن توسع الاستثمار.⁶

ومن خلال سهم الغارمين تدفع أصحاب الأموال للمساهمة في العملية الإنتاجية، حيث يضمن هذا السهم التأمين ضد الكوارث والخسائر التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع أصحاب المهارات على الاستثمار الحلال والبذل في المصالح العامة.⁷

وتعتبر الزكاة إحدى أدوات السياسة المالية العامة الإسلامية للتدخل حين حضر الاستثمار من خلال توظيف المال وتشغيله، أي عدم اكتنازه، اتقاء لعذاب واثم الاكتناز، وكذلك تعويضا للنقص الناتج بسبب الاقتطاع منه بالزكاة، قال ﷺ: «ثَمَرُوا أَمْوَالَكُمْ فَإِنَّ الزَّكَاةَ تَكَادُ تَأْكُلُهَا».

ونلاحظ مما سبق أن الزكاة تؤدي إلى توظيف المال وتشغيل طاقات الإنتاج مما يؤدي إلى مضاعفة الإنتاجية والدخول، وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأفراد؛ وعليه تعتبر الزكاة الأداة الاقتصادية التي لا تقبل المساومة في موضوع الاكتناز لأنها تحد من الميل لاكتناز الثروة العاطلة؛ وتشكل باعثا حثيثا على استثمار الثروات المجمدة.

3. أثر الزكاة في الإنتاج؛

سبقت الإشارة فيما سبق إلى دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي من الأغنياء ذوي الميل الحدي المنخفض للاستهلاك، إلى الفقراء والمساكين ذوي الميل الحدي المرتفع للاستهلاك، وتم الحديث عن آثار الزكاة على كل من الاستهلاك والادخار والاستثمار.

وهذه كلها عوامل تهيئ البيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية وما يسبقها من أدوار للزكاة تسهم في وفرة وقع آلية عوامل الإنتاج، فالزكاة تعمل على تحريك الآلة الإنتاجية من خلال إمداد المستثمرين بالعمال ورأس المال والموارد والأرض (عوامل الإنتاج)، ومن ثم ترفع الزكاة من درجة تشغيل الموارد الاقتصادية من خلال: زيادة عدد العمال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على زيادة عدد

المنتجين، فهي تساهم في توظيف موارد إنتاجية بشرية جديدة وتضمها إلى فئات المجتمع وتتعاون معها في ميادين النشاطات الاقتصادية.

4. الزكاة أداة دائمة لتمويل التنمية؛

إن مؤسسة الزكاة جهاز مستقل، مجهز بفيض من التمويل المستمر، قد يصل حسب بعض التقديرات والاجتهادات الفقهية إلى ما بين 2% إلى 7.5% من الإنتاج الوطني الإجمالي؛ ولقد حملت الشريعة هذا الجهاز مسؤولية تقديم خدمات اجتماعية كثيرة، نص عليها القرآن الكريم، وأحاطتها السنة المطهرة بعناية خاصة.

ورفع الإسلام من أهمية الزكاة فجعلها الركن الثالث، وأناط بالدولة الإسلامية مهمة تطبيقها وتحقيق أغراضها.⁸

وتنبع أهمية الزكاة باعتبارها أداة لتوفير السيولة اللازمة للتنمية من جانبين على الأقل؛

الأول؛ ويتمثل في وفرة الحصيلات (والتي قد تصل في دراسة أخرى إلى أكثر من 10% من الدخل الوطني)، الأمر الذي يجعلها مصدرا مهما للتمويل.

أما الجانب الثاني؛ فيتمثل في الدور الاستثماري للزكاة؛ بحيث أن لها وظيفة إنتاجية لتشكل مصدر دخل دائم ومتجدد لمستحقيها.

فبقدر تزايد الكفاءة التحصيلية للإيرادات الزكوية، بقدر تزايد طاقتها التمويلية في مصارفها المحددة والمتنوعة في آن واحد، الأمر الذي يضمن انسياب قدر دائم من السيولة في المجالات الأساسية، وهذا يخفف ويحد من اللجوء إلى الأدوات المالية التي تزيد من الاضطرابات الاقتصادية.⁹

ثانيا- الدخل التوازني وفق نموذج "IS-LM"؛

التوازن في اقتصاد يتكون من أربع قطاعات، يتوازن فيه الطلب الكلي والعرض الكلي، يكون الدخل التوازني فيه - ووفقا للاقتصاد الوضعي - من الشكل والمتغيرات كالآتي:

$$Y^* = \frac{1}{1 - b + m} (I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

ثالثا- مقترح نموذج بسيط للتوازن الاقتصادي الكلي وفق شروط الاقتصاد الإسلامي؛

سنقوم باشتقاق التوازن الاقتصادي في اقتصاد لاربوي يطبق الزكاة وفقا للفرصيات الآتية؛

• ذا التحليل يفترض إطار المدى القصير.

• ن الزكاة تؤخذ من ذوي الدخل المرتفعة "الأغنياء" حيث يكون عندهم الميل الحدي للاستهلاك منخفض وتوزع (تدفع) لذوي الدخل المنخفضة التي يكون عندهم الميل الحدي للاستهلاك مرتفع.

• ن حصيلة الزكاة تستخدم فقط في الإنفاق الاستهلاكي.

• عطي للفقراء والمساكين أولوية إعطائهم من الزكاة.

وبما أن قيمة أموال الزكاة ستوجه للاستهلاك فإن هذه الأخيرة تصبح من الشكل؛

$$C = bY + R = Z \times (1-b)Y + bY \quad 0 < b < 1 \quad 0 < Z < 1$$

وعلى افتراض أن المتغيرات الأخرى تبقى على حالها؛

$$M = M_0 + mY \quad X = X_0 \text{ الصادرات } G = G_0 \text{ الحكومي } I = I_0 \text{ الاستثمار}$$

يمكننا اشتقاق التوازن بطريقة الطلب الكلي والعرض الكلي؛

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = Z \times (1-b)Y + bY + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y - bY - Z \times (1-b)Y + mY = (I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

$$Y \times ((1-b) - Z \times (1-b) + m) = (I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

$$Y \times ((1-b) \times (1-Z) + m) = (I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

$$Y^* = \frac{1}{(1-b) \times (1-Z) + m} (I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

في ظل هذه الفرضيات فإن المضاعف في الاقتصاد الإسلامي هو :

$$K_i = \frac{1}{(1-b) \times (1-Z) + m}$$

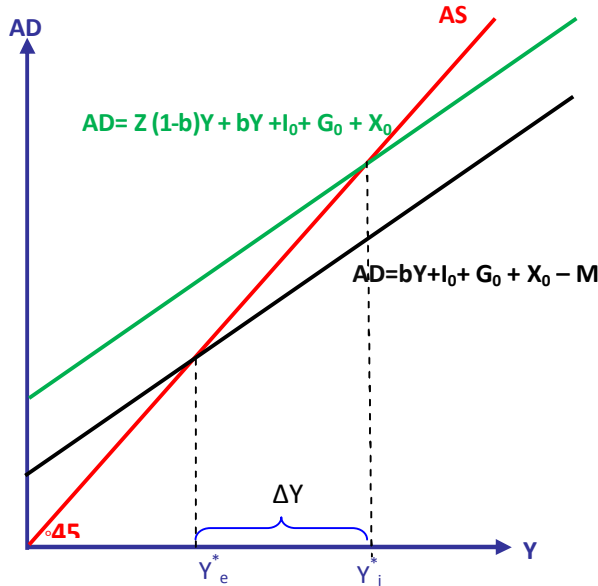
بينما يساوي نفس المضاعف في الاقتصاد الوضعي :

$$K_e = \frac{1}{1-b+m}$$

ومن الواضح في ظل الفرضيات السابقة أن: $K_e < K_i$

وعليه فالتمثيل البياني لحالة التوازن في الاقتصاد الوضعي والإسلامي يكون وفقاً للشكل الآتي:

الشكل 1: التوازن الاقتصادي في نموذج بسيط بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة

ومن الشكل البياني أعلاه يتضح أن الدخل التوازني في الاقتصاد الإسلامي أكبر منه في الاقتصاد الوضعي بقيمة:

$\Delta Y = Y_1^* - Y^*$ ، وهو ما يدل على أثر الزكاة في تنشيط الاقتصاد ورفع معدلات نمو الدخل والنتاج. وبالتالي فإن التحكم في صرف موارد الزكاة توسعا أو انكماشاً يؤثر على وضعيت الدخل ومن ثم الاقتصاد.

رابعا - اشتقاق التوازن في سوق السلع والنقد؛

1. دواعي الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي :

1.1. الطلب على النقود: يعتبر الفكر الإسلامي أن النقود هي كل ما يتسم بالقبول العام لدى المجتمع، ولها قوة شرائية عامة لمختلف السلع والخدمات، ومتى تحقق هذا الأمر في الشيء صار نقداً، بغض النظر عن مادته ومصدر الثقة وكيفية إصداره¹⁰.

كما أن الفكر الاقتصادي الإسلامي لا يختلف فيما تعلق بوظائف النقود عن الوظائف التي يشير لها الفكر الاقتصادي الرأسمالي فيما عدا وظيفة النقود كمخزن للقيمة.

حيث يراد بها في الفكر الاقتصادي، أن الشخص الذي يحتزن الوحدة النقدية إنما هو في الحقيقة يحتزن قيمة مادية، يعادلها ما يحتزنه من رصيد نقدي فالنقود بهذا المعنى يمكن أن تخزن ما دامت تمثل قيمة سلع وخدمات، وهو ما لا يتفق مع المنظور الاقتصادي الإسلامي، لأن في اختزانها ومنعها عن التداول إلحاق الضرر بالمجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار تحريم الاكتناز.

2.1. الطلب على النقد لأجل المعاملات والاحتياط: الطلب على النقود بغرض المعاملات، يتأثر بمعدل العائد من المشاركة، وكذلك الاحتفاظ بالنقود لدافع الاحتياط، لا يكون من الأمثل الاحتفاظ بها سائلة حتى لا تأكلها الزكاة خاصة إذا كانت الفترة الزمنية المخطط لها أكبر من فترة الحول¹¹. وعليه تصبح دالة الطلب على النقود لدافع المعاملات والحيطة والحذر بالصيغة الآتية:

$$Md_1 = f(Y, (r - Z))$$

هذا التحليل اعتماداً على التحليل الكينزي لدوافع الطلب على النقد، مع مراعاة استبعاد معدلات الفائدة، واعتبار معدل العائد من المشاركة أي التوظيف والاستثمار في الأوراق المالية المشروعة، بالإضافة إلى أثر الزكاة.

حيث يمثل Y الدخل، و r معدل العائد المستحصل من المشاركة، Z نسبة الزكاة. وبالتالي كلما ارتفع معدل العائد بنسبة سلبية أقل من نسبة الزكاة ينخفض الطلب على النقد لأجل الصفقات والحيطة. ولكن لسهولة التحليل فإننا نفترض بأن الطلب على النقد لأجل الصفقات والحيطة يكون غير مرن بشكل تام بمعنى أنه لا يتأثر نهائيا بمعدل العائد، كما أنه لا يتأثر بنسبة الزكاة على اعتبار أن الطلب على النقد لهذا الغرض يكون لفترة زمنية أقل من حول. وعليه يصبح منحني الطلب على النقد خطا عموديا، مشيرا بذلك لعدم وجود علاقة بين Md_1 و r ، Z ويكتب بالشكل الآتي:

$$Md_1 = (\alpha_1 + \alpha_2) Y$$

حيث α_1, α_2 تمثل ذلك الجزء المقتطع من الدخل المحتفظ به لدافع المعاملات والحيطة بالترتيب. وعليه يمكن كتابة الدالة النهائية بالشكل:

$$Md_1 = \alpha Y / \alpha = \alpha_1 + \alpha_2$$

3.1. الطلب على النقود لأجل المشاركة: المؤسسات النقدية والمالية القائمة على أساس نظام المشاركة يمكنها؛ عموما ضمان تمويل الاحتياجات الحقيقية، تمويلًا غير تضخمي في كل من القطاعين العام والخاص تحقيقا لأهداف الاقتصاد¹².

والاستثمار في الأسهم والأوراق المالية المشروعة أو كليهما، بدائل قريبة من النقود، يجعل العائد عليها له تأثير إيجابي على الطلب على النقود-تفضيل السيولة- ونرمز له بـ r وتأخذ علاقة عكسية، بمعنى أن ارتفاع معدل العائد r يقلل من تفضيل السيولة، وانخفاضه يزيد من تفضيل السيولة.

كما أن الاحتفاظ بالنقود يعرضها إلى الإهلاك بنسبة معدل الزكاة، فتكلفت الاحتفاظ بالنقود سائلة في النظام الاقتصادي الإسلامي سلبية بمقدار الزكاة فيقل التفضيل النقدي بارتفاع معدل العائد المتوقع من الأصول أو الاستثمارات بالمشاركة مقارنة مع العائد المتوقع على النقود¹³.

ما يجعل هذا المعدل له تأثير إيجابي على الطلب على النقود-تفضيل السيولة- فيؤخذ كمؤشر للمقارنة بين الاحتفاظ بالنقود، وعوائد بدائل الاحتفاظ بالنقود. ويُعبر عنها بالعلاقة $(r-Z)$.

وبافتراض أن التحليل في المدى القصير وتسهيل التحليل نفترض دالة الطلب على النقد لأجل المشاركة غير مرنة تماما بالنسبة لعامل مستوى الأسعار والتضخم مفترضين أن التأثير في دالة الطلب على النقود يتحدد ارتباطا بـ r و Z وعليه يمكن صياغة دالة الطلب على النقود كالآتي:

$$Md_2 = f(r, Z) = -g(r-Z)$$

حيث r : معدل عائد مشاركة النقود في الاستثمار، Z : معدل الزكاة g ثابت.

وبحسب هذه المعادلة فإنه كلما كانت العلاقة $(r-Z)$ أكبر من سالب معدل الزكاة كلما قل التفضيل النقدي.

وبالتالي يمكننا صياغة المعادلة الكلية للطلب على النقد بالشكل الآتي :

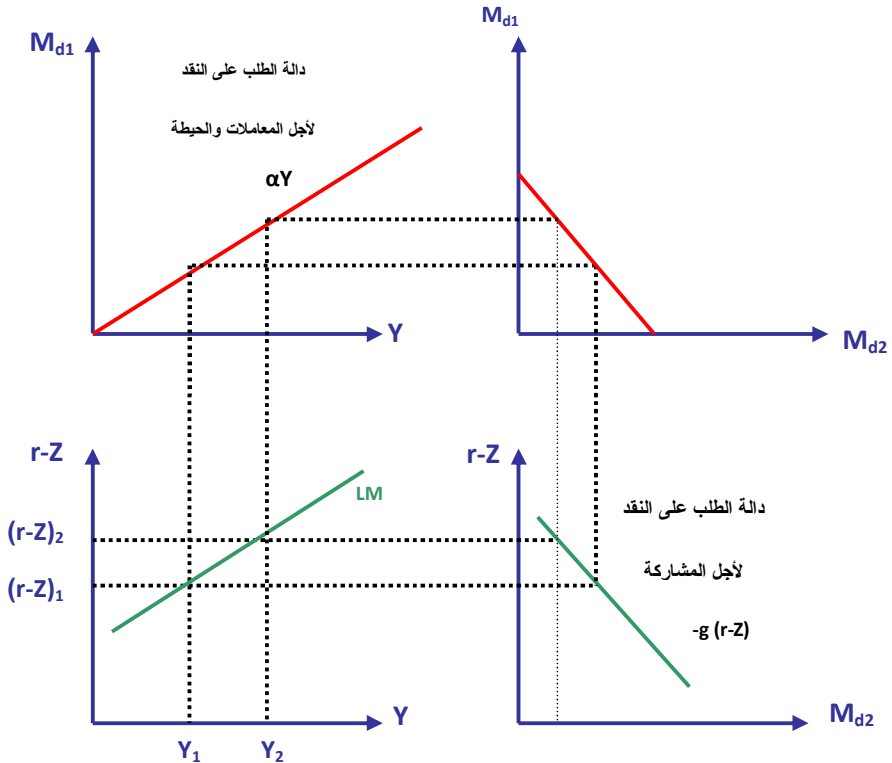
$$M_d = M_{d1} + M_{d2} = \alpha Y - g(r-Z)$$

2. اشتقاق منحنى التوازن في سوق النقد رياضيا وبيانياً؛

وعلى اعتبار افتراض أن عرض النقود ثابت $M_s = M_0$ ويتحدد من طرف السلطة النقدية يمكن

$$M_s = M_d \rightarrow M_0 = \alpha Y - g(r-Z)$$

الشكل 2؛ توازن سوق النقد وفقاً لشروط الاقتصاد الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة.

خامسا - اشتقاق التوازن في سوق السلع:

1. التوازن في سوق السلع والخدمات رياضيا:

لدينا مكونات النموذج كالآتي:

•

لقطاع العائلي:

$$C = bY + R = Z \times (1-b)Y + bY \quad 0 < b < 1 \quad 0 < Z < 1$$

$$S = Y - Z \times (1-b)Y - bY = Y(1 - Z \times (1-b) - b)$$

$$= (1-b) \times (1-Z)Y$$

•

قطاع الاستثمار:

$$I = I_0 - \mu(r-Z)$$

I_0 الاستثمار المستقل r عائد المشاركة Z نسبة الزكاة μ معلمة الاستثمار = ثابت

وتمت صياغة دالة الاستثمار على هذه الصيغة حيث ترتبط مع r بعلاقة عكسية ومع نسبة الزكاة Z بعلاقة طردية لجانب من الاعتبار أنه كلما ارتفع معدل العائد المطلوب للمشاركة من أصحاب رؤوس الأموال ينخفض معدل الاستثمار والعكس، في حين أن نسبة الزكاة تشجع أصحاب رؤوس الأموال على توظيف أموالهم من خلال آلية المشاركة، إذ يكفي أن يكون صافي العائد $(r-Z)$ أكبر من القيمة السالبة للزكاة لتشجيع أصحاب الأموال على استثمار أموالهم بحيث لا تآكل الزكاة أموالهم العاطلة.

•

القطاع الحكومي:

- الإنفاق الحكومي: $G = G_0$

- التحويلات: $R = R_0 - 0$

- الضرائب: $T = T_0 = 0$

العالم الخارجي؛

- الصادرات: $X = X_0$

- الواردات: $M = M_0 + m Y$

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = Zx(1-b)Y + bY + I_0 - \mu(r-Z) + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y - bY - Zx(1-b)Y + mY =$$

$$(I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - \mu(r-Z))$$

$$Yx((1-b) - Zx(1-b) + m) = (I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - \mu(r-Z))$$

$$Yx((1-b)x(1-Z) + m) = (I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - \mu(r-Z))$$

$$Y^* = \frac{1}{(1-b)x(1-Z) + m} (I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - \mu(r-Z))$$

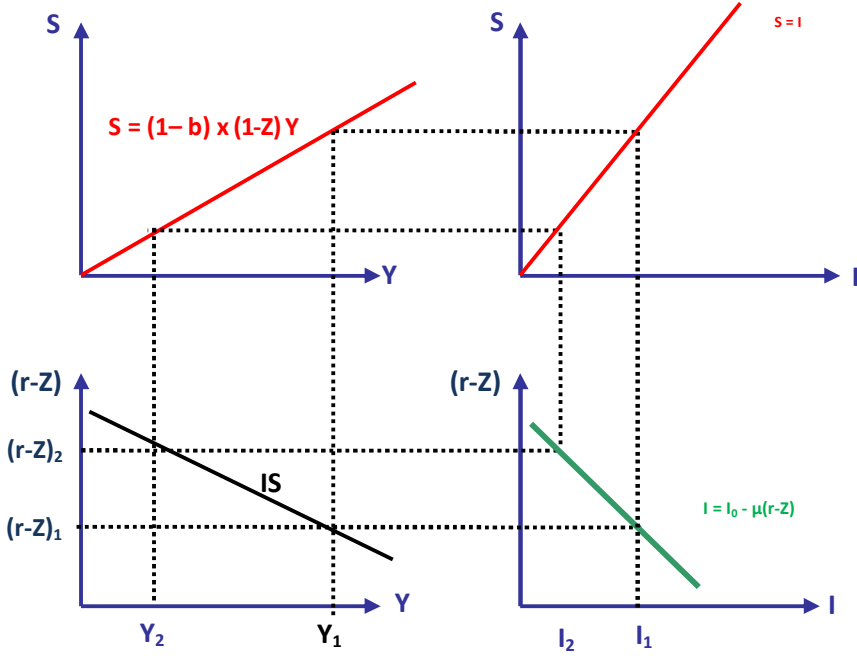
والمعادلة أعلاه تمثل العلاقة بين مستوى الدخل مع كل من معدل العائد والزكاة، بحيث يرتبط مستوى الدخل بعلاقة طردية مع نسبة الزكاة وبالعلاقة عكسية مع معدل عائد المشاركة.

ويتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وفقا لمستويات مختلفة بالتوليفات الآتية (Y_1, r_1) ، (Y_2, r_2, Z_2) ، (Y_3, r_3, Z_3) ... الخ

2.

شتقاق منحني التوازن في سوق السلع والخدمات بيانيا؛

الشكل 3: توازن سوق السلع والخدمات وفقا لشروط الاقتصاد الإسلامي

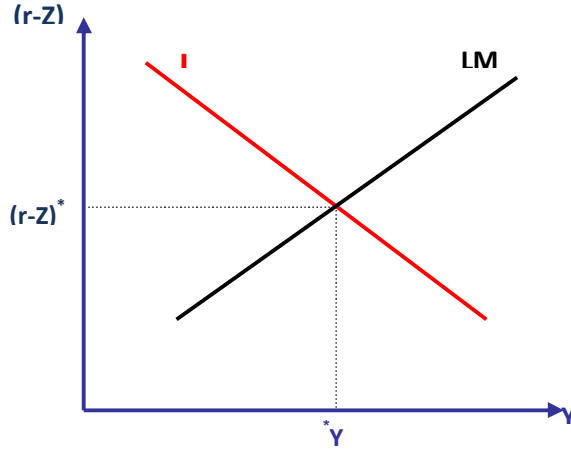


المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة.

سادسا - التوازن الآني في سوق النقود وسوق السلع والخدمات:

يحدث التوازن عندما تتساوى القوى المتضادة، وبيانها نحصل على نقطة التوازن الآني عندما يتقاطع منحنى IS مع منحنى LM كما هو مبين في الشكل الموالي.

الشكل 4: التوازن الآني في سوق النقد وسوق السلع والخدمات في اقتصاد لاربيوي زكوي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة.

سابعا - الزكاة كأداة نقدية وآلية للتحكم في التضخم والحد من الركود:

1. مساهمة الزكاة في ضبط التضخم:

تستخدم أداة الزكاة في حالة التضخم عن طريق التأثير في طرق الجمع والتحصيل، وكذا توجيه أساليب إنفاقها. وطريقة جمع وتحصيل تلك النسبة الهامة من الناتج الوطني تؤثر في مستويات التضخم وتساعد على التخفيف منه إلى جانب الأدوات النقدية الأخرى في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، ومن أهم صيغ التأثير ما يلي:

1.1. الجمع النقدي لحصيلة الزكاة:

فمن أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول، وصولا لتحقيق المصلحة الحقيقية المترتبة على تخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية، بمقدار الأثر الذي يمكن أن تحدثه الزكاة في هذا الميدان، وقد أقر هذا المنحي ابن تيمية قديما بقوله: "وأما إخراج القيمة للحاجة أو للمصلحة، أو للعدل فلا بأس به..."¹⁴.

وبذلك تستطيع الدولة أن تجمع الزكاة نقدا عن جميع الأموال الزكوية. ففي هذه الحالة تستطيع الدولة أن تحجب كميات هائلة من الأموال النقدية عن التداول هذا من جهة، ومن جهة

أخرى توزع الزكاة على المستحقين. في صورة عينية على شكل سلع وخدمات، مما يعني تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة، وفي الوقت نفسه توفير معروض سلعي إضافي في السوق مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى، وهكذا حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب وتخف حدة التضخم.¹⁵

2.1. الجمع المسبق لحصيلة الزكاة؛

يمكن للدولة أن تستخدم وسيلة تعجيل الزكاة في سنة معينة¹⁶، بغية التأثير بالتخفيض في حجم الكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم، ويكون هذا الجمع المسبق لحصيلة الزكاة حسب الظروف السائدة، إذ قد تلجأ الدولة إلى الجمع 50 % جمعاً مسبقاً أو أقل من ذلك أو أكثر.

ويتم كل ذلك عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع والتحصيل، وأصحاب الأموال منعا للإكراه...إذا كان هؤلاء الممولين يمتلكون نصاباً تجب فيه الزكاة، ولعل هذا من الآراء المشهورة في الفقه الإسلامي¹⁷، فعند أكثر الفقهاء: متى وجب سبب وجوب الزكاة - وهو النصاب الكامل - جاز تقديم الزكاة قبل حلول الحول، بل يجوز تعجيلها لحولين أو أكثر.¹⁸

واختلف في تقديم الزكاة قبل بموعدها، أو تقديم الزكاة لهذه السنة مقرونة بزكاة السنة أو الحول المقبل، ويتعلق تعجيل الزكاة بأصناف زكاة النقود والذهب والفضة وعروض التجارة، وتستثنى زكاة الزروع والثمار لأنها تجب وقت تمام الزرع والثمر، وهو ما يحول دون تعجيلها.

ومما جاء في تعجيل الزكاة، أن الحنفية وغيرهم أجازوا للمالك أن يعجل زكاته لما أراد من السنين دون قيد. على أن يبقى التعجيل استثناء تستعمله الدولة إذا احتاجت لذلك، حتى لا يلحق الضرر بأصناف الزكاة فيما لو تأخرت الزكاة، وهو ما يعني أن الأصل هو الحول في الزكاة، إلا إذا دعت الضرورة لذلك.

3.1. جباية الزكاة وتأخير توزيعها؛

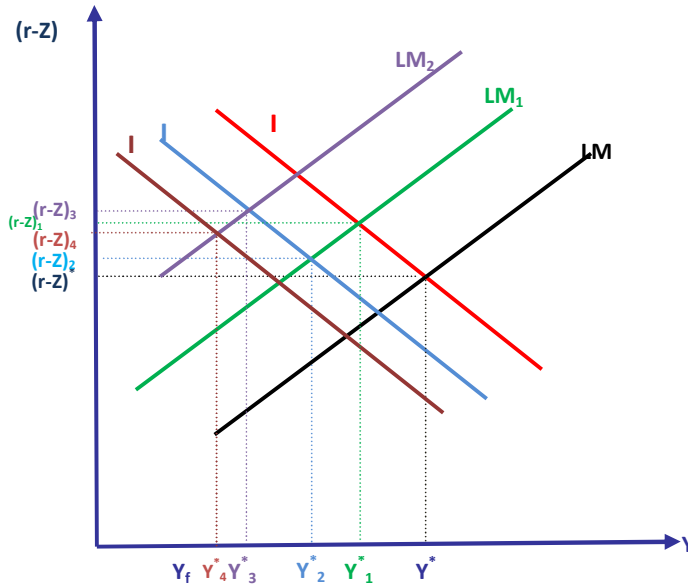
حيث أنه وفي أوقات التضخم يمكن جباية الزكاة وتأخير توزيعها إلى العام المقبل، لأنه طالما جاز التعجيل لمصلحة جاز التأخير لمصلحة، بشرط أن لا تتضرر مصارف الزكاة من ذلك.¹⁹

4.1. التغيير النوعي لنسب توزيع الزكاة؛

إن توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والإنتاجية لصالح السلع الإنتاجية سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من خلال الإنفاق الزكوي الإنتاجي والاستثماري، وذلك سيساهم في تقليص حدة الضغوط التضخمية.²⁰

وفي ما يلي يبين الشكل كيفية علاج التضخم وفقا للنقاط السابقة.

الشكل 5: دور الزكاة في ضبط التضخم



المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة.

يبين الشكل أعلاه أن الاقتصاد في حالة تضخم حيث أن الدخل التوازني (Y^*) أكبر من الدخل في التشغيل التام (Y_f) وعليه فإن السياسات التي تطبق من أجل ضبط التضخم ستعمل على الاقتراب من مستوى الدخل في التشغيل التام وذلك وفقا للتحليل الآتي :

أ-

نتقل المنحنى LM نحو اليسار إلى LM_1 بسبب تطبيق سياسة الجمع النقدي للزكاة وهنا تكتسي الزكاة دور أداة من أدوات السياسة النقدية، وهو ما يؤثر على الكتلة النقدية انخفاضا، فينتقل بذلك مستوى الدخل من Y^* إلى Y_1 ، عند تقاطع المنحنى LM_1 مع المنحنى IS، إلا أنه قد تكون هذه السياسة غير كفيلة بالاقتراب إلى الوضع المنشود وبذلك يتطلب انتهاج سياسة مدعمة.

ب-

السياسة الثانية تأجيل دفع الزكاة لمدة معينة خاصة الزكاة الموجهة للإنفاق الاستهلاكي،

وبذلك تؤثر على مستوى الاستهلاك بحيث تصبح معادلة الاستهلاك كالآتي: $C = bY$

بدلاً من: $C = Z \times (1-b)Y + bY$

وبذلك ينخفض مستوى الطلب الكلي AD ، وتصبح الزكاة كأداة مالية انكماشية، وينزاح

منحنى IS إلى الأسفل بوضع IS_1 وذلك تحت ضغط أثر المضاعف والذي ينخفض ليصبح بشكل

الآتي :

$Ke = 1/(1-b+m)$ بدلاً من القيمة التي يمكن أن تكون عند توزيع الزكاة $Ki = 1/(1-b) \times (1-Z)$

وبذلك نحقق مستوى دخل جديد Y_2^* عند تقاطع المنحنى LM_1 مع المنحنى IS_1 ولكن نلاحظ من

الشكل وبرغم فاعلية هذه السياسة المالية الزكوية في تخفيض التضخم إلا أنه لازال يتطلب

انتهاج سياسات أخرى داعمة على افتراض أن معدلات التضخم بدايات كانت مرتفعة.

كما أنه يمكننا أن نتفادى الطلب على النقود في صورتها السائلة، بتغيير الدفع عينا بدل الدفع

نقدًا ففي هذه الحالة على الأقل ستبقى الكتلة النقدية ثابتة. على اعتبار ثبات العناصر الأخرى.

1.5. الجمع المسبق والنقدي للزكاة مع تأجيل التوزيع؛

ثمكّن هذه ال آلية من التأثير المضاعف على الكتلة النقدية، كما تؤثر على الاستهلاك إلا أن

تأجيل توزيع الزكاة قد ناقشنا أثره من خلال انتقال المنحنى IS إلى IS_1 ، وعليه فإن أثر الجمع

المسبق سيرتكز على خفض من المعروض النقدي وبالتالي سينزاح منحنى LM_1 نحو الأعلى إلى

LM_2 نظراً لارتباطه بعلاقة عكسية مع الزكاة. وبذلك يصبح مستوى الدخل Y_3^* وبذلك يصبح

الاقتصاد قريب من الوضع المرغوب وهو تحقيق معدلات منخفضة للتضخم.

1.6. توجيه الزكاة لزيادة العرض الكلي؛

إضافة إلى الجانب النقدي من ظاهرة التضخم ينحى الرواد الهيكليين اتجاهًا آخرًا حول التضخم

فهم يعتبرونه ظاهرة اقتصادية واجتماعية ترجع إلى الاختلالات الهيكلية الموجودة بصفة خاصة

في الاقتصاديات المختلفة. وقد كان شولتز²¹ أول من لفت النظر إلى أهمية التحليل الهيكلي

للتضخم الذي يبين وجود خلل هيكلي ناشئ عن عجز بنيان العرض عن التغيير ليتلاءم مع تغير بنيان

الطلب، نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي. وفي هذه الحالة يمكن أن توجه الزكاة من أجل تحفيز

ورفع العرض الكلي، مع افتراض وجود قوى عاطلة، وبذلك يصبح هناك توازن بين قوى الطلب

وقوى العرض أو تنقلص الفجوة بين العرض والطلب، وبذلك ينزاح منحنى IS_1 إلى IS_2 مؤثراً على مستوى الناتج والدخل التوازني مرة أخرى.

2. مساهمة الزكاة في علاج الركود:

يمكن للزكاة أن تلعب دوراً مهماً في علاج الركود الاقتصادي، وذلك برفع الطلب الكلي، فالزكاة دافع للأموال نحو الاستثمار، ونظراً لأن الإسلام لا يتعامل بالفائدة، فإن هذه الاستثمارات ستكون في أصول إنتاجية تحتفظ بالقيمة الحقيقية لرأس المال في صورة قوة شرائية حقيقية وذلك من خلال:

2. 1. دوام دفع الزكاة طوال العام:

أشار الإمام أبو عبيد إلى ذلك فقال "ولم يأت عنه صلى الله عليه وسلم أنه وقّت للزكاة يوماً من الزمان معلوماً، إنما أوجبها في كل عام مرة وذلك أن الناس تختلف عليهم استعادة المال، فيفيد الرجل نصاب المال في الشهر، ويملكه الآخر في الشهر الثاني، ويكون الثالث في الشهر الذي بعدهما، ثم شهور السنة كلها". ومعنى ذلك أن تأثير الزكاة في الحد من الركود الاقتصادي يستمر على مدار العام بالكامل، ويلاحقه إلى أن تختفي مشكلة الركود الاقتصادي.

2. 2. التوسع في تخصيص أكبر حصة لسهم الفارين:

لما تلعبه هذه الشريحة، من دور إنتاجي خاصة ما تعلق بالمستثمرين منهم الذين يعانون ضائقة مالية نتيجة ديون تراكمت عليهم، فتنقضهم الزكاة من الإفلاس فتبقى مؤسساتهم تنتج سلعاً وخدمات فيتوسع الإنتاج.

3. دور الزكاة في إنعاش حركية الاقتصاد:

تلجأ الدولة إلى استعمال الأدوات الإيرادية والتوزيعية المتعلقة بالزكاة من أجل التأثير في حركية النشاط الاقتصادي، ففي حالة الكساد والانكماش الاقتصادي المؤدي إلى ازدياد خسائر المستثمرين ورجال الأعمال وإعسار المقترضين وعدم قدرتهم على الوفاء وانخفاض الطلب الاستهلاكي، يمكن إعطاء الزكاة الأولوية لمصرف الفارين ومصرف الفقراء والمساكين، وذلك عملاً على زيادة الطلب الاستهلاكي لتأمين النشاط الإنتاجي.²²

كما يمكن توجيه الزكاة للحد من الانكماش كما يأتي:

1.3. الجمع العيني؛

تستطيع السلطات النقدية أن تجبي الزكاة عينا²³، كما يمكنها أن تقوم بتوزيع ما جمعته بصور نقدية، مما يعني إضافة كمية من النقود إلى التداول، فيزيد حجم الطلب الفعلي، فترتفع الأسعار فيحدث الانتعاش الاقتصادي المرغوب.²⁴

فتحصيل الزكاة عينا في صورة سلع لا نقود ممن تجب عليهم، وتوزيعها عينا على مستحقيها، ولا شك أن ذلك يخفف من حدة وشور الكساد إذ يؤدي ذلك إلى تخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة وسد باب الادخار أمام آخذي الزكاة، وبالرجوع إلى تراثنا الفقهي فالإمام الشوكاني في كتابه السيل الجرار يقول: "الثابت في أيام النبوة أن الزكاة كانت تؤخذ من عين المال الذي تجب فيه، وذلك معلوم لا شك فيه، وفي قوله ﷺ ما يدلّ عليه كقوله ﷺ لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: "خذ الحب من الحب، والشاة من الغنم، والبعير من الإبل والبقر من البقر".²⁵

2.3. تأخير جمع الزكاة،

قد تلجأ الدولة إلى تأجيل جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، فقد ثبت أن الرسول الله ﷺ قد أخرها على بعض الصحابة على أن تبقى ديناً عليهم²⁶، كما ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان قد أخرها في عام الرمادة، والذي كان في أواخر السنة السابعة عشرة للهجرة عندما أصاب الجذب والقحط شبه الجزيرة العربية؛ ولم يرسل الخليفة عماله إلى الأمصار لجمع الزكاة؛ بل أخلاها مراعاة للظروف والأوضاع الاقتصادية المتدهورة آنذاك ويقول ابن ذياب: "أن عمر رضي الله عنه أخر الصدقة عام الرمادة"²⁷.

وهذا التأخير في أخذ الزكاة سببه التضخم الناتج عن انقطاع السلع، وليس بسبب زيادة الكتلة النقدية؛ ولأنه إذا جاز تأخير قضاء دين الأدي للزكاة، فلتأخير الزكاة أولى.

3.3. زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي؛

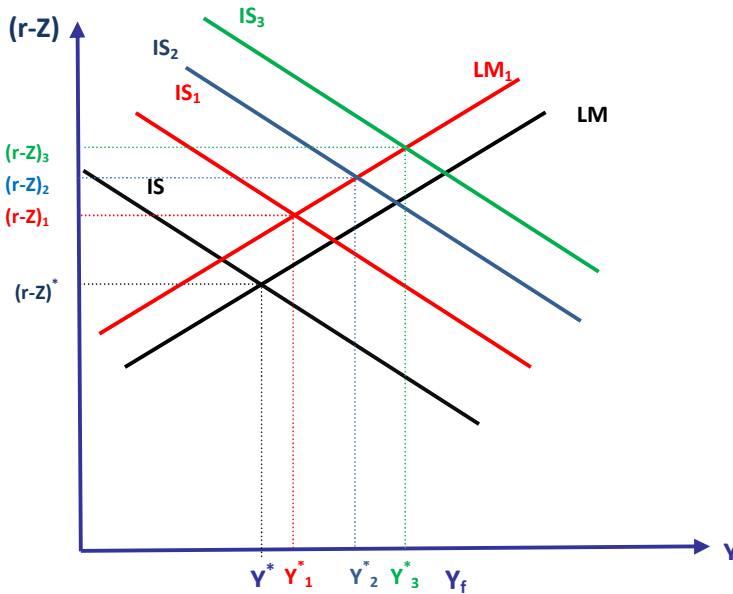
وذلك من خلال رفع نسبة التوزيع النوعي ضمن الأصناف الثمانية بصورة تؤدي إلى الطلب الكلي وأحداث حركية في الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الوطني، بشكل يساهم في تغيير مستويات الركود والانكماش والعودة إلى أوضاع النمو الاعتبارية في الاقتصاد الوطني.²⁸

كما يمكن توزيع الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، حسب حاجة النشاط الاقتصادي في الدولة، مما يحقق نمواً متوازناً ويمنع حدوث اختلالات نقدية وسلعية في المجتمع.²⁹

وتعجيل الزكاة يجعل منها وسيلة لاستباق أي انكماش أو ركود قد يقع بسبب انكماش الكتلة النقدية، أو تعثر الاستهلاك العائلي لدى فئة الفقراء مثلاً، وهو ما يعطي للزكاة دوراً اقتصادياً في تحفيز الاستهلاك وزيادة حركية جزء معتبر من السيولة النقدية.

وهكذا نلاحظ الدور النقدي للزكاة كأداة من أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، أما عن حالة الركود التضخمي³⁰ فهي خاصة بالنظام الرأسمالي.

الشكل 6: دور الزكاة في علاج الركود



المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة.

يبين الشكل أعلاه أن الاقتصاد في حالة ركود حيث أن الدخل التوازني Y^* أصغر من الدخل في التشغيل التام Y_f وعليه فإن السياسات التي تطبق من أجل علاج الركود ستعمل على الاقتراب من مستوى الدخل في التشغيل التام وذلك وفقاً للتحليل الآتي:

أ-

ستهدف الزكاة الرفع من الاستثمار وذلك من خلال سهم الغارمين، أو إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة، وبذلك يرتفع مستوى الاستثمار I_0 وذلك ما يؤدي إلى انزياح منحنى IS نحو اليمين إلى IS_1 ، في حين أن جمع النقدي للزكاة يخفض من المعروض النقدي وبالتالي ينزاح منحنى LM نحو اليسار، إلا أن انتقال منحنى IS أكبر من الانتقال في منحنى LM، وذلك نتيجة لأثر

المضاعف. وبذلك نحصل على مستوى جديد في التوازن موافق لـ Y_1^* . إلا أن التغير في مستوى الدخل يكون منخفض بسبب أثر السياسة النقدية الانكماشية (جمع الزكاة نقدية).

ب-

زيادة في مستوى الدخل من Y^* إلى Y_1 يؤدي إلى زيادة الاستهلاك على اعتبار ارتباط هذا الأخير بالدخل مما يؤدي إلى رفع الطلب الكلي وبالتالي ينزاح منحنى IS_1 إلى الأعلى كما هو مبين في الشكل ويصبح الاقتصاد عند مستوى دخل جديد Y_2^* .

ج-

زيادة في مستوى الاستهلاك نتيجة للزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الزكوي، على اعتبار أن دالة الزكاة تكتب من الشكل $C = Z \times (1-b)Y + bY$ وبذلك يرتفع مستوى الطلب الكلي AD ، وتصبح الزكاة كأداة مالية توسعية، ما يؤدي إلى انتقال منحنى IS_2 إلى IS_3 ويصبح مستوى الدخل Y_3^* . وبذلك يقترب الاقتصاد إلى مستوى التشغيل التام.

مع الإشارة إلى ضرورة التنسيق بين الآليات المختلفة لسياسة المالية والنقدية بحسب أطروحات الاقتصاد الإسلامي، من أجل العلاج النهائي لحالات التضخم والانكماش أو الركود بحسب حالات الاقتصاد.

وفي الختام..

يمكن القول أن الأثر الاقتصادي للزكاة يتجلى في الأدوار النقدية والمالية المؤثرة في كل من سوق النقود وسوق الإنتاج والخدمات؛ وهو ما يجعل من الزكاة أداة من أدوات السياسة النقدية والمالية توسعية أو انكماشية، وذلك من خلال الجمع النقدي أو العيني للزكاة أو الجمع المسبق أو تأجيل تحصيلها، أو من خلال تنويع صرفها على الموارد المختلفة بحسب حاجات الاقتصاد ووضعيته. مما يساهم في القضاء على الأسباب المؤدية للتضخم وانطلاق الأسعار أو حدوث الانكماش والركود.

ولا يمكن استخدام أدوات الزكاة المتعلقة بالجباية والتحصيل لوحدها، بل يجب الموازنة بينها وبين أدوات كل من السياستين النقدية والمالية؛ وفق خطة اقتصادية شاملة.

الهوامش:

1. سورة التوبة: الآية 34.
2. يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية، السياسة النقدية، (ط2)، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 1996م، ص 69.
3. محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة سيد محمد سكر، مراجعة رفيق المصري، (ط2)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1990م، ص 115.
4. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، (ط2)، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006م، ص 184، 185.
5. كمال خليفة أبو زيد وأحمد حسين علي حسين، محاسبة الزكاة، (الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002م)، ص 36.
6. عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، (ط5)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2005م، ص 199.
7. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، (دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م)، ص 236، 237.
8. منذر قحط، السياسات المالية دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي، (دار الفكر، دمشق، 1999م)، ص 65.
9. صالح صالح، السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، (دار الوفاء، الجزائر، 2001م)، ص 103.
10. محمد ديودار، الاقتصاد والتطور الاقتصادي، مصر، دار الجامعات المصرية، بدون تاريخ، المجلد الأول، ص 13.
11. قروي محمد الصغير، حظي محمد شاكر السراج، أثر الزكاة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مداخلت مقدمة إلى الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، جامعة البليدة، الجزائر، 06-07 جويلية 2004، ص 15.
12. صالح صالح، السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 22.
13. قروي محمد الصغير، حظي محمد شاكر السراج، مرجع سابق، ص 16.
14. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، (دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م)، ص 511.
15. جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 244، 245.
16. نجاح عبد العليم أبو الفتوح، التمويل بالعجز، شرعيته، بدائله، من منظور إسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد: 15، 2003م، ص 74.
17. صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 104.
18. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، (ط 25)، مكتبة وهبت، القاهرة، 2006م، ج2، ص 834.
19. أحمد مجذوب أحمد، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، (دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1989م)، ص 284.
20. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 618.
21. See: schulz : Recent inflation in the united states; study paper No. 1 .Joint Economic committee in: study of Employment, Growth and price level ; Washington D. c. , 1979.
22. أحمد مجذوب أحمد، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 282.
23. محمد منذر قحط، الاقتصاد الإسلامي، (دار القلم، الكويت، 1979م)، ص 210.
24. جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 245.
25. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، (دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002م)، ص 342، 343.
26. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 512.
27. فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي، (البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003م)، ص 138.
28. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 618.
29. جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 245.
30. صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 105.